

دور التمويل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر

*The role of finance in achieving sustainable development goals in Algeria*مدي راضية^[*]

أسنادة بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة البليدة 2 - الجزائر

تاريخ النشر: 01 جوان 2018

تاريخ قبول النشر: 03 ماي 2018

تاريخ الارسال للنشر: 02 مارس 2018

ملخص:

تعتبر التنمية المستدامة أحدث مفاهيم التنمية حيث تعني بكل أبعاد الحياة الاقتصادية، الاجتماعية السياسية و البيئية، و اتخذت الجزائر الأهداف الإنمائية للألفية كأساس تبني عليه سياساتها التنموية بعد أن تبنت هذه الأهداف في سنة 2001 حيث اعتمدت في هذا الإطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش، كما تم اعتماد مشاريع بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تدخل في نفس الإطار، و تعتبر الحاجة إلى التمويل أكبر عقبة في تحقيق هذه الأهداف، لهذا تركز دراستنا على دور مصادر التمويل في تحقيق التنمية.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، دعم الإنعاش الاقتصادي، برنامج الأمم المتحدة

تصنيف G38, G38:JEL

Abstract:

Sustainable development is the most recent concept of development and is concerned with all areas of human life: economic, social, political, environmental, Algeria has called for the Millennium Development Goals as the basis for these policies. after the adoption of the MDGs in 2001, where it applied the program of support for economic recovery and the complementary program to support recovery, and the adoption of projects in collaboration with UNDP which falls within the same framework, the need for funding is the biggest obstacle to achieving these objectives, for this our study takes the role of financial resources in development as an objective.

Keywords: Sustainable development, supports economic recovery, UNDP**JEL Classification Codes:** G38, G38

I. تمهيد:

تعتبر التنمية المستدامة أحدث مصطلح اعتمد للتعبير عن التنمية حيث مر مصطلح التنمية بعدة محطات حتى وصوله إلى المصطلح المستخدم حاليا حيث كانت التنمية تعني النمو الاقتصادي فقط دون مراعاة أثرها على العنصرين البشري و البيئي. لكن كما هو معروف في المشكلة الاقتصادية المتمثلة في كثرة الحاجات و ندرة الموارد، فنتيجة للاستهلاك اللاعقلاني للموارد المتجددة وغير المتجددة في الزراعة و الصناعة تم استنزاف كبير لهذه الموارد لذلك جاء الارتباط بين البيئة و التنمية من أجل الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة. من خلال تنمية تضمن الاستدامة في الموارد و النمو.

ولقد تم اعتماد برنامج عمل لتحقيق التنمية المستدامة عالميا بمشاركة جميع الأطراف و الفعاليات المعنية بالموضوع سواء كانت حكومات، منظمات دولية، مؤسسات مالية، قطاع خاص أو مجتمع مدني عرف بالأهداف الإنمائية للألفية، و الجزائر كغيرها من البلدان اعتمدت هذه الأهداف في سنة 2001 ضمن خططها التنموية كما تبنت مبدأ الشراكة في العمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

و لتحقيق الأهداف الإنمائية المنشودة يجب توفر موارد مالية تساعد على الوصول إليها، وتعدد هذه الموارد من محلية إلى خارجية وهذه الأخيرة تختلف بين الإقليمية و الدولية. وسنتطرق في بحثنا إلى مساهمة هذه الموارد في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الجزائر..

II. الطريقة:

I. تطور مفهوم التنمية من مفهوم التنمية بعدة مراحل حتى وصوله إلى معناه الحالي سنستعرضها فيما يلي:

(*) : ra_meddi@yahoo.fr

1-1 مفهوم التنمية: توفير عمل منتج و نوعية من الحياة الأفضل لجميع الشعوب و هو ما يحتاج إلى نمو كبير في الإنتاجية و الدخل و تطوير للمقدرة البشرية و حسب هذه الرؤيا فإن هدف التنمية ليس مجرد زيادة الإنتاج بل تمكين الناس من توسيع نطاق خياراتهم حيث تصبح عملية التنمية هي عملية تطوير القدرات و ليست عملية تعظيم المنفعة أو الرفاهية الاقتصادية فقط .

2-1 التنمية الاقتصادية: هي "تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل و رفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات و الطاقات البشرية و خلق تنظييات أفضل هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن . ومن ثم فإن التنمية الاقتصادية تنطوي ليس فقط على تغييرات اقتصادية معينة بل وتتضمن كذلك تغييرات هامة في المجالات الاجتماعية و الهيكلية و التنظيمية.²

3-1 مفهوم الاستدامة: هو ضمان أن لا يقل الاستهلاك مع مرور الزمن و لكن ماذا يلزم لتحقيق ذلك تبين ان قدرة بلد ما على الاستدامة بمعنى ان تدفق الاستهلاك و المنفعة يتوقف على التغيير في رصيد الموارد او الثروة و ارتفاع الرفاهية بين الأجيال يأتي مع ازدياد الثروة مع مرور الوقت و في ظل وجود بدائل و إحلال محتمل بين الموارد على مر الزمن.

يعود مصطلح الاستدامة إلى علم الإيكولوجي حيث استخدم للتعبير عن تشكل و تطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة - نتيجة ديناميكيةتها - إلى تغييرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها و عناصرها و علاقات هذه العناصر بعضها ببعض ، و في المفهوم التنموي استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد Economy و علم البيئة Ecology على اعتبار أنَّ العلمين مشتقين من نفس الأصل الإغريقي ، حيث يبدأ كل منهما بالجذر Eco و الذي يعني بالعربية البيت أو المنزل ، حيث تعني Ecology دراسة مكونات البيت ، أما Economy فتعني إدارة مكونات البيت. و بافتراض أن البيت هنا يقصد به المدينة و الإقليم أو الكرة الأرضية. حيث تهدف الاستدامة إلى ضمان إمداد كاف من المياه و رفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية و الصناعية و الحضرية و الريفية.⁴

4-1 التنمية المستدامة:

إن مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة ، حيث جرى استخدامه لأول مرة في القرن العشرين عندما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا سنة 1987 "المنظور البيئي في سنة 2000 و ما بعدها" ، هذا القرار يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بيئيا بوصف ذلك هدفا عاما منشود للمجتمع الدولي. و في هذا التقرير و للمرة الأولى وضع تعريف محدّد للتنمية المستدامة. كذلك و في التقرير النهائي للجنة ، قامت قروهارلم بريتلاند بإصدار كتاب بعنوان "مستقبلنا المشترك" الذي يعتبر الأول من نوعه الذي يعلن أن التنمية المستدامة هي قضية أخلاقية و إنسانية بقدر ما هي قضية تنموية و بيئية ، و هي قضية مصيرية و مستقبلية بقدر ما هي قضية تتطلب اهتمام الحاضر أفراد أو مؤسسات و حكومات.

لكن الكتاب يتوجه بشكل خاص إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة و يدعوهم إلى عقد مؤتمر دولي يجمع كل زعماء العالم للنظر في قضايا البيئة و التنمية.⁵

و بعد خمس سنوات و بالفعل عقد هذا المؤتمر في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل في 14 جوان 1992 ، الذي شكل أكبر حشد عالمي حول البيئة و التنمية تحت إشراف الأمم المتحدة ، و عرف هذا المؤتمر باسم "قمة الأرض" تدليلا على أهميته العالمية.⁶

أما في 04 سبتمبر 2002 بقمة جوها نسبورج بجنوب إفريقيا تم التأكيد على مفهوم التنمية المستدامة و المصادقة على خطة عاملة لدعم التنمية المستدامة للعالم في الألفية الجديدة.

وبالتالي يستشف من قرارات قمة ريو سنة 1992 « إن البشر هم محل إهتمام التنمية المستدامة » وهذا أيضا ما أكدت عليه لجنة حقوق الإنسان للوفوضية العليا للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في توصياتها لـ 25 أبريل 2003 من خلال تأكيدها على العلاقة الموجودة بين حقوق الإنسان ، و البيئة و التنمية المستدامة.

و يعرف تقرير بريتلاند لسنة 1987 التنمية المستدامة على أنها: " تلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجات الأجيال القادمة." و تعرف على أنها " نتيجة تفاعل مجموعة في أعمال السلطات العمومية و الخاصة بالمجتمع من أجل تلبية الحاجات الأساسية و الصحية للإنسان. و تنظم تنمية إقتصادية لفائدتها و السعي إلى تحقيق إنسجام إجتماعي في المجتمع بغض النظر عن الاختلافات الثقافية اللغوية و الدينية للأشخاص و دون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها.

II. تمويل التنمية المستدامة

يعتبر التمويل أهم عقبة أمام تحقيق أهداف عملية التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة لأن مفتاح التنمية يتمثل في الاستثمار الذي يحتاج إلى إدارات حقيقية متمثلة في عمال و مواد الإنتاج. وهذا التمويل يعتمد أساسا على المدخرات الوطنية تضاف إليها المدخرات الأجنبية .

و تعتبر قمة مونتريري لتمويل التنمية المنعقدة بالمكسيك من 18-22 مارس 2002 أول لقاء لتبادل الآراء حول القضايا المالية و تلك المتعلقة بالتنمية و التعاون الاقتصادي العالمي بين الحكومات و ممثلي المجتمع المدني وقطاع الأعمال والهيئات الدولية كالأمم المتحدة ، البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

وخرج هذا المؤتمر بما سمي توافق آراء مونتريري للتنمية و تمحور الاتفاق حول المجالات المواضيعية لتعبئة الموارد المحلية ، و تدفق الاستثمارات من رؤوس الأموال من القطاع الخاص ، بالإضافة إلى تفاهات متعلقة بالتجارة و المعونة والديون والقضايا المتعلقة بالنظم الدولية ، و تمثلت هذه الأهداف في:

- تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية
 - تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية
 - تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من أشكال التدفقات الخاصة
 - توسيع نطاق التجارة الدولية كمحرك للتنمية
 - زيادة التعاون المالي والتقني الدولي من أجل التنمية
 - التمكين من تحمل أعباء الديون الخارجية
- وكانت هذه القمة بداية لمرحلة جديدة للتعاون بين منظمات بريتون وودز ، منظمة التجارة العالمية وهيئة الأمم المتحدة .

مصادر التمويل الداخلية:

1-2

2-1-1 الإدخارات : إن السياسة الرشيدة للإدخار لابد أن تنطلق من مفهوم الفائض الاقتصادي و ضرورة توجيه هذا الفائض لأغراض التنمية . يرى بعض الاقتصاديين أن مشكلة الإدخار في البلدان النامية لا تتمثل في نقص حجم الفائض و إنما تعود إلى تبديد هذا الفائض . و تجدر الإشارة إلى أن العبرة ليست في الإدخار فحسب لكن العبرة في توجيه هذه المدخرات نحو الاستثمارات المنتجة لغرض زيادة رأس المال الاجتماعي و استصلاح الأراضي و إنشاء الصناعات.⁷

أ- **الإدخار العائلي:** وتتمثل مدخرات القطاع العائلي في الفرق بين الدخل المتاح -الدخل بعد تسديد الضرائب- و الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة . و تعتبر هذه المدخرات أهم مصادر الإدخار في الدول النامية مقارنة مع الدول المتقدمة.⁸ و يأخذ هذا النوع من الإدخار صورا عديدة منها:

الاستثمار المباشر ، حيث يقوم المزارعون بإصلاح مزارعهم و اقتناء التجهيزات الزراعية و بناء المساكن أي ليس هناك وسيط بين المدخر و المستثمر.

و تتمثل صور الإدخار العائلي الأخرى في:¹⁰

المدخرات التعاقدية كقسط التأمين و التأمينات الاجتماعية و المعاشات و حصيلة الصناديق المختلفة التي تنشئها الهيئات و المؤسسات .

الزيادة في الأصول النقدية الخاصة بالأفراد و الذين يحتفظون بها في صورة نقود و أصول أخرى كالحلي و المجوهرات أو الودائع في صناديق التوفير أو المصارف سواء الجارية أو الآجلة أو شراء الأوراق المالية .

سداد الديون و مقابلة التزامات أخرى

ب- **إدخار قطاع الأعمال:** ويتمثل هذا النوع من الإدخار بالأرباح المحتجزة لدى الشركات و التي تمثل مصدرا لتمويل الاستثمار . و حجم مدخرات قطاع الأعمال في الدول النامية يتناسب و حجم هذا القطاع حيث يقسم في هذه الدول إلى قطاع منظم و آخر غير منظم لذلك يصعب تقدير مدخرات هذا القطاع أو تقدير حاجاته للاستثمار.¹¹

ج- الإدخار في السوق المالي:

تقوم العديد من البلدان بدعم المؤسسات المالية المحلية ورفع كفاءتها لجذب الادخارات المحلية من القطاعات المختلفة مع وضع إطار قانوني ومؤسسي ملائم لهذا الغرض .

يفترض أن يعزز وجود السوق المالي التمويل النقدي في اقتصاد السوق من خلال ما يؤديه من دور بالغ الأهمية في جذب رأس المال الفائض غير الموظف وغير المعبأ في الاقتصاد ، وتوفير الموارد المالية الحقيقية اللازمة لتمويل المشروعات من خلال طرح الأسهم والسندات ، فعملية طرح الأسهم والسندات تجذب رأس المال وتستوعب مدخرات الأفراد والشركات ، كما تدفع المكتنزين إلى تحويل مكتنزاتهم إلى مدخرات واستثمارات وتوظيفها بشكل يحقق عائد مناسب . ويمكن ذكر أهم الأوراق المالية المتداولة في هذه الأسواق فيما يلي :

- شهادات الإيداع القابلة للتداول
- الكمبيالات المصرفية
- الأوراق التجارية
- اتفاقيات إعادة الشراء
- أذون الخزينة
- شهادات المديونية وكمبيالات الخزنة .

والسوق المالي في الجزائر حديثة النشأة ، جاء إنشاؤها في سياق استراتيجية الانفتاح الاقتصادي ، بهدف وضع إطار تمويلي مباشر للاستثمار يجذب أموال محلية و أجنبية ، واقتصرت انطلاقة البورصة في البداية على ثلاث شركات عمومية تنازلت الدولة على 20% من رأسمال كل منها للاكتتاب العام وهي رياض سطيف صيدال ، الأوراسي ، وأما سوناطراك فقد اقتصرت على إصدار خمسة ملايين من السندات سنة 1998.¹²

ومن المهم الإشارة إلى حقيقة عدم كفاية الادخارات المحلية اختياريا وصعوبة التنبؤ بإمكانية تعبئتها وفق ما تقتضيه حاجة الوحدات الاقتصادية المختلفة من الاستثمارات مما يدعو السلطات العامة اللجوء إلى الإذخارات الإجبارية .

الادخار الإجباري هو ما يفرض على الأفراد من قبل قوة خارجة عن إرادتهم، أي لا يقبلون عليه طوعية بل يقتطع من الدخل المتحققة لديه بطريقة إلزامية. ويتمثل في الادخار الحكومي والتمويل التضخمي والادخار الجماعي.

د- **الادخار الحكومي:** يمثل الفرق بين إيرادات الحكومة من الضرائب والإنفاق الجاري الحكومي. ومن المعتاد أن تكون نفقات الدولة أكبر من إيراداتها مما يضطرها إلى الإلتجاء لمذخرات قطاع الأعمال لسد العجز. إن ارتفاع حصيللة الضرائب يساعد على زيادة حجم الادخار الحكومي فقط في حالة كون الميل الحدي للاستهلاك لدى الحكومة (من الضرائب المتزايدة) هو أدنى من الميل الحدي للاستهلاك لدى القطاع الخاص (من الدخل الحدي الذي تدفع منه الضرائب)

و لقد لعب الادخار الحكومي المتحقق من خلال فائض الميزانية دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية في اليابان خصوصا في المراحل الأولى للتنمية.

وتتمثل أهم إيرادات الدولة الجارية في حصيللة الضرائب، وتعتبر الضرائب لونا من ألوان الادخار الإجباري، وتنقسم الضرائب إلى قسمين: ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة.

وتعرف الضرائب المباشرة بأنها الضرائب التي يستحيل نقل عبئها، ودافعها هو الذي يتحملها (ضرائب الدخل) وتقرض دوريا (سنويا) على المركز المالي للممول.

أما الضرائب غير المباشرة فهي الضرائب التي يمكن نقل عبئها ودافع الضريبة هو الذي يتحملها (الضرائب الجبركية، ضريبة المبيعات) ويتوقف على درجة مرونة العرض والطلب على السلعة محل الضريبة.¹³

2-1-2 التمويل التضخمي:

وهو أسلوب تستخدمه السلطات العامة للحصول على تمويل إضافي عندما تعجز المصادر الاعتيادية للإيرادات العامة عن تمويل النفقات العامة ويتلخص هذا بالاعتماد على إصدار نقود ورقية جديدة أو الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية ويسمى بالتمويل التضخمي نتيجة لزيادة الإصدار النقدي لتمكين الوحدات الاقتصادية من الحصول على موارد إضافية عندما تعجز مواردها المستقلة في الإنتاج.¹⁴

ويعرف التمويل بالعجز بأنه وسيلة لتحويل الموارد من الاستهلاك الجاري إلى تكوين الرأسمالي وذلك عن طريق خلق نقود أو ائتمان، أي دون الحاجة إلى وجود ادخار مسبق

يعني أنه مع زيادة كمية النقود سيزداد الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، وارتفاع الأسعار سيترتب عليه انخفاض الدخل الحقيقية للأفراد وذلك عندما ترتفع الأسعار بمعدلات أعلى من ارتفاع الدخل النقدية، وانخفاض الدخل الحقيقية للأفراد يعني إجبار الأفراد على إنقاص حجم استهلاكهم أو بمعنى آخر إجبار هؤلاء على تكوين ادخار حقيقي يستخدم في تمويل التنمية. لكن هذا النوع من التمويل يجعل الاستثمار يتجاوز حجم الادخار المتاح وبالتالي يولد نوعا من التضخم.

3-1-2 حصيللة التجارة الخارجية:

يمكن تعريف حصيللة التجارة الخارجية على أنها عبارة عن جميع المعاملات التي بين الدولة وباقي الدول الأخرى أي كل المعاملات التي تجري بين المؤسسات والأفراد في البلد ومثيلاتها في بلدان أخرى. ويتوقف دورها كمصدر للتمويل على الاعتماد على حجمها و تكوين صادراتها و شروط تجارتها فكلما كان حجم الصادرات كبيرا نسبيا ويتكون من منتجات وسلع تتمتع بأسواق دولية وأسعار مرتفعة كلما زادت قدرة هذا البلد على زيادة الاستيراد.

2-2 **المصادر الخارجية للتمويل:** في اغلب البلدان النامية لا تكون الادخارات المحلية فيها كافية فتلجأ إلى الوسائل الخارجية لتمويل التنمية.

1-2-2 مصادر التمويل الخاصة

أ- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** هي الاستثمار في مشروعات يملكها ويديرها الأجانب سواء بملكية كاملة أو بحصة تكفل السيطرة على إدارة المشروع وغالبا ما تكون في صورة مشروعات تمارس نشاطها في البلدان النامية أو فروع لشركات أجنبية في الخارج. وتكون في شكل استثمارات أجنبية مباشرة خاصة و ثنائية حيث تكون إما بين:¹⁵

شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي و رأس المال العام الوطني
رأس المال الأجنبي و رأس المال الوطني الخاص
رأس المال الأجنبي و رأس المال الوطني العام والخاص
الشركات المتعددة الجنسيات

ب- **القروض التجارية:** وهي أكبر أنواع المذخرات الأجنبية المتدفقة للبلدان النامية و تكون هذه القروض في ثلاثة أنواع:

القروض المالية (قروض السندات): تقوم الحكومات بالاقتراض طويل الأجل من خلال إصدار السندات و التي يشتريها المستثمرون في الدول المتقدمة عن طريق الوسطاء.

القروض المصرفية: و تتمثل في سوق الأورو دولار و تمنح هذه القروض عادة لفترة أقصر من قروض السندات و سعر الفائدة هو سعر الإقراض في بنوك لندن Libor .

ج- ائتمانات التصدير: هي عبارة عن نوع من التأمين يمنح للمصدرين من طرف الدولة ضد احتمالات حدوث خسائر للمصدرين من جراء عدم دفع المستوردين عن البضاعة المستوردة.

2-2-2 مصادر التمويل الرسمية:

أ- **التدفقات الثنائية (الحكومية):** و هي مساعدات إنمائية رسمية AID و تكون التدفقات الثنائية من

المنح عبارة عن انتقال رؤوس الأموال من البلدان المانحة إلى البلدان النامية و البلد المستلم لهذه المنحة ليس ملزما بدفع أي شيء لا أقساط و لا أسعار فائدة. و تقدم هذه المنح من خلال مؤسسات إنمائية خاصة كالمؤسسة الأمريكية للتنمية الدولية و تقدم هذه المنح في شكل راس مال أو مساعدات فنية و معظمها تأخذ شكل مساعدات للمشروعات.

القروض و هي قروض طويلة الأجل التي تكون في شكل قروض ميسرة أي بفائدة منخفضة و بفترة سداد طويلة و أخرى غير ميسرة حيث تكون فترة سدادها قصيرة و أسعار الفائدة فيها تضاهي أسعار الفائدة السائدة في السوق العالمي أو قروض قصيرة الأجل تمنح على أسس تجارية.

ب- **تدفقات المساعدات المتعددة الأطراف :** و تتمثل المصادر الرئيسية لهذه التدفقات في البنك الدولي للإعمار و التنمية وكالة التنمية الدولية ، وكالة التمويل الدولية ، الأمم المتحدة و البنوك التنموية ، و معظم رأس المال المقدم من طرف البنك الدولي و وكالة التمويل الدولية يكون بناءً على معايير تجارية أما وكالة التنمية الدولية فإنها تقرض بشروط ميسرة لهذا فإن إقراضها يندرج ضمن المساعدات الإنمائية.

الإقليمية كالبنك الإفريقي للتنمية ، بنك التنمية الإسلامي ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي ، و تركز سياسة البنك في الإقراض على مشاريع البنية التحتية ، والمشاريع التحتية
بنك التنمية الآسيوي.

III. النتائج ومناقشتها:

بعد تبني الجزائر لأهداف التنمية المستدامة ، تم اعتماد عدة برامج للحكومة ترمي إلى تحقيق الأهداف المرجوة في حدود سنة 2015 و تمثلت مشاريع التنمية المستدامة في الجزائر

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2004-2001

لقد اعتمد برنامج الإنعاش الاقتصادي 2004-2001 أهداف التنمية المستدامة من خلال السعي لتخفيف آثار التعديل الهيكلي على الفئات الفقيرة التشغيل والسكن ، تدعيم الاستثمار العام والخاص الوطني والدولي ، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل توفير مناصب الشغل وتحسين ظروف المعيشة مع تحقيق التوازن الجهوي¹⁶ ، واعتمد في هذا البرنامج الفكر الكينزي الذي يدعو إلى تنشيط الطلب الكلي. وفيما يلي سنتعرض لأهم الميادين التي مسها هذا البرنامج:

1-1 دعم النشاطات الإنتاجية:

تدخل في هذا الإطار الفلاحة ، الصيد والموارد المائية

أ- **الفلاحة:** يندرج ضمن هذه النقطة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA ، الذي وضع لحماية المشتريات الفلاحية والإنتاج الفلاحي النباتي والحيواني مع حماية سكان الأرياف وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج في:

-الحفاظ على الموارد الطبيعية للتنمية المستدامة ؛

-التحسين المستديم لمستوى الأمن الغذائي ؛

-مكافحة الفقر و التهميش من خلال تحسين شروط الحياة و المداخل الفلاحية ، وتوفير مناصب الشغل في الميدان الفلاحي ؛

-معالجة ديون الفلاحين ؛

-تكثيف الإنتاج الفلاحي للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع وكذا المنتجات ذات الامتيازات المقارنة الموجهة للتصدير .

-توسيع المساحات الصالحة للزراعة من خلال القيام بعمليات الاستصلاح.

وقدر المبلغ الإجمالي المخصص لهذا البرنامج ب: 65 مليار دينار .

ب- الصيد والموارد المائية:

رغم قوة هذا القطاع إلا أنه لم يحصل على الاهتمام الذي يستحقه. فبالنظر إلى طول الساحل الجزائري الصيد البحري مصدر للثروة لم يستغل استغلالا كافيا. البرامج المعتمدة تتضمن أساسا بناء وإصلاح وصيانة البحرية... إلخ ونزولا التكيف، التقييم، التبريد، النقل... إلخ للنشاطات الإنتاجية.

2-1 التنمية المحلية والبشرية**أ- التنمية المحلية:**

إن البرنامج المقترح المقدّر بـ 113 مليار دينار جزائري، يضع نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية، في عدة مستويات للتدخل في نطاق التحسين النوعي، وخاصة المستدام للظروف المعيشية للمواطنين. يعتبر من العناصر الأساسية لدعم الإنعاش الاقتصادي للأقاليم والمجتمعات.

ويتضمن البرنامج إنجاز مخططات بلدية (PCD) والموجهة أغلبها لتشجيع التنمية والتوزيع المتوازن للتجهيزات والأنشطة على المستوى الوطني.

المشاريع المرتبطة بالسيطرة على المحيط (طرق الولايات و البلديات) الماء (AEP التطهير) والبيئة، وكذلك إنجاز البنى التحتية للإتصال تعزز أيضا الاستقرار ورجوع السكان خاصة في المناطق التي مسها الإرهاب. هذا البرنامج يستجيب للحاجات الأساسية المعبر عنها في مشاريع تهدف إلى تنمية مستدامة على مستوى الجماعات المحلية.

ب- التشغيل والحماية الاجتماعية:

يخص هذا البرنامج أساسا برامج أعمال ذات الكثافة العالية لليد العاملة والتي هدفها الولايات المحرومة وسينشأ عن هذه البرامج عروض عمل إضافية.

أما فيما يخص الحماية الاجتماعية فيخص نشاط التضامن باتجاه الفئات الضعيفة والمحرومة، إعادة تأهيل المؤسسات المتخصصة. كما يحفظ البرنامج عملية مهمة لتأطير سوق العمل تتطلب موارد لفائدة الوكالة الوطنية للتشغيل.

3-1 تعزيز الخدمات العامة وتحسين مستوى المعيشة:

يتألف هذا البرنامج من ثلاث محاور كبرى هي: تجهيزات تهيئة الإقليم، إحياء المناطق الريفية الجبلية، للهضاب العليا و الواحات، السكن والعمران.

1-3-1 تجهيزات تهيئة الإقليم:

يهدف هذا المحور إلى تحسين المستوى المعيشي لسكان المراكز العمرانية الكبرى أين تتبلور جيوب الفقر والإقصاء.

أ- البنى التحتية المائية: يهدف هذا البرنامج إلى توفير المياه الصالحة للشرب وتلبية الحاجات الزراعية. واستخدم في تمويل بعض هذه المشاريع تقنيات جديدة في التمويل مثل مشاريع تحلية مياه البحر تم اختيار عقود BOT، أي ليست محتسبة ضمن الغلاف الإجمالي.

ب- هياكل النقل بالسكك الحديدية:

ت- الأشغال العمومية: برنامج البنى التحتية للطرق البرية، البحرية يحتوي على 25 مشروع بتكلفة إجمالية تقدر بـ 45.3 مليار دينار جزائري. ويتعلق بتسهيل نقل الثروات والأشخاص بجعل النقل حول المدن أكثر مرونة.

ث- تأمين الموانئ والمطارات والطرق: يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز الأمن عبر نقاط دخول الموانئ والمطارات والطرق لحماية الاقتصاد الوطني من الغش والهجمات بكل أنواعها بواسطة وسائل الكشف والمراقبة حيث قدرت تكلفته بـ 1,7 مليار دج؛

ج- الاتصالات: مشروع إنشاء حظيرة تكنولوجية على مستوى المدينة الجديدة لسيدى عبد الله. تكلفة هذا المشروع تقدر بـ 10 ملايين دج؛

2-3-1 إحياء المناطق الريفية بالجمال الهضاب العليا والواحات: يحدد هذا العنصر للتنمية الشاملة المصحح للتفاوت التباين واللاتوازن الجهوي. الغلاف المخصص لهذا البرنامج يقدر بـ 67.6 مليار دينار.

أ- البيئة: برنامج قطاع البيئة خارج التنمية المحلية يرتفع إلى 6.1 مليار دينار جزائري. المحافظة على المناطق الساحلية على كامل الساحل الجزائري.

ب- الطاقة: برنامج تكميلي لكهربة المناطق الريفية وتوزيع الغاز قيم بـ 16.8 مليار دينار، اعتمد في الهضاب العليا والجنوب.

ت- الفلاحة: المحافظة على المستجمعات المائية والمناطق السهبية وتوسيع برنامج التشغيل الريفي. وقدرت قيمة المشروع بـ 9.1 مليار دينار جزائري.

ث- السكن: يعتمد البرنامج 20000.00 سكن عن طريق تطبيق الصيغة الجديدة البيع بالإيجار، وإعادة تهيئة الأحياء المحرومة في المناطق الحضرية وتكلفة هذا المشروع حوالي 35.6 مليار دينار جزائري.

4-1 تنمية الموارد البشرية:

البرنامج المعتمد يقدر بـ 90.3 مليار دينار. اختيرت المشاريع بناء على أثرها الآتي على حاجات السكان ،وكذا تحسين الإمكانيات و القدرات المتوفرة أي البنية الأساسية للصحة و التربية .وكما تم اعتماد المشاريع التي تحسن الإمكانيات العلمية والتقنية لتخفيف ضغط تدفق الطلبة في الدخول الجامعي . تشجيع عودة السكان إلى المناطق غير المأهولة وإرضاء الشباب في مجال النشاطات الرياضية و التسلية هي معايير اختيار المشاريع المعتمدة.

1-4-1 التربية الوطنية: أهداف المسطرة في هذا القطاع تتمحور حول:

- الاستدراك المدرسي لتحسين ظروف التمدرس في المناطق الريفية وتلك ذات الكثافة السكانية العالية
- إعادة تأهيل تهيئة وتجهيز المؤسسات القائمة لإضفاء ظروف عادية على العمل
- إنجاز هياكل قاعدية مرافقة: مطاعم ، داخلات . تكلفة هذا البرنامج تصل إلى 27 مليار دينار.

2-4-1 التكوين المهني: يلعب التكوين المهني دورا أساسيا في عملية التنمية. يسمح البرنامج بتوظيف المجهودات لتأمين تكوين في التقنيات الجديدة ، يوفر حاليا تكوين لصالح الشباب المقصي من النظام التربوي والباحثين عن مؤهل للاندماج في الحياة المهنية .

3-4-1 التعليم العالي: يضيف البرنامج دعم لوجستيكي للقطاع يندرج ضمن أفق تحسين ظروف المعيشة وعمل الأسرة الجامعية .و يعبر عن إبراز الجهود في ميدان إنشاء الهياكل القاعدية الجامعية. البرنامج الذي سيكمل في إطار الميزانيات السنوية العادية. إنجاز 50000 مقعد بيداغوجي و 25000 سرير للإسكان وتجهيزات البنية التحتية. تكلفة هذا البرنامج 18.9 مليار دينار.

4-4-1 البحث العلمي: الهدف الأساسي للبرنامج هو تنمية الموارد البشرية ذات الكفاءة في ميادين التكنولوجيا أساسا ، و المولدة للمنتجات ذات القيمة المضافة العالية. تحتاج الجزائر للتحكم في ميادين التكنولوجيا الاتصال الإعلام و البيوتكنولوجيا .و يرمي هذا البرنامج إلى قدرات البحث ، ويقدر بـ 12.38 مليار دينار.

5-4-1 الصحة والسكان: المحور الأساسي للبرنامج إعادة تأهيل هياكل العلاج بالمعنى الواسع للكلمة في جوانبه التنظيمية ،إصلاح الهياكل القاعدية ، تجديد التجهيزات الطبية و الجماعية .قيمة هذا البرنامج 14.7 مليار دينار .

6-4-1 الشباب والرياضة: يركز المجهود على إعادة تأهيل الهياكل الموجودة وإنشاء مراكز ترفيه علمية ومركبات رياضية للاستجابة أحسن لتطلعات الشباب في الميدان وتكلفة البرنامج هي 4 مليار دينار.

7-4-1 الثقافة والإعلام: التركيز على تهيئة ،تجهيز و تجديد بعض الهياكل و المواقع تستدعي تدخل سريع للمحافظة على التراث ،إعطاء الرغبة للجزائريين بالعودة لقاءات العرض و الترفيه .فتاريخ الجزائر غني و الآثار المتعددة و الكثيرة و تكلفة البرنامج حوالي 2.3 مليار دينار.

2- تمويل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

تم اعتماد عدة وسائل لتمويل المشاريع التنموية المعتمدة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

1-2 تمويل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

هناك عدة مصادر لتمويل هذا البرنامج والتي تدخل في إطار الصناديق الخاصة ،أي تلك الصناديق التي تختص بتمويل قطاع معين في الاقتصاد.

أ- **الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية FNRDA :** أنشئ الصندوق سنة 2000 بموجب قانون المالية لسنة 2000 بغرض دعم الاستثمار ،حماية مداخل الفلاحين وتمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة .¹⁷

المساعدات المالية المقدمة من طرف الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية تتغير من 10% إلى 70% من قيمة الاستثمار ، وهذا حسب طبيعة العمليات فهي تعتبر كمساعدة للموارد الخاصة للمزارعين .¹⁸

ب- **الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي:** تم استبدال بنك الفلاحة والتنمية الريفية في القروض الممنوحة للفلاحين بالصندوق الوطني للتنمية الفلاحية الذي قام بشراء قروض بنك الفلاحة والتنمية الريفية الممنوحة للفلاحين و المقدرة بـ 27 مليار دينار و هي ديون على عاتق الفلاحين و البالغ عددهم 25000 ألف فلاح عن طريق تسبيق من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية يقدر بـ 10 مليار دينار والباقي تقرر أن يدفع في 2002.

ج- **القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية :** القرض الفلاحي الذي كان غيابه يعد من معوقات الاستثمار ، انطلق عمليا مع بداية الموسم الفلاحي 2000/2001.

2-2 تمويل المشاريع الخاصة بتوفير مناصب الشغل

أ- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEI :**¹⁹

تأسست الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8/09/1996 من أجل توفير الدعم المالي لإنشاء المؤسسات المصغرة وتمثل مهامها في :

- تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات.
- تشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب.

وبذلك يمكن باختصار تقديم المهام الأساسية للوكالة على النحو التالي :

- تقديم الدعم والاستشارة لأصحاب المبادرات لإنشاء مؤسسات مصغرة و الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 إلى 35 سنة في مختلف مراحل المشروع.
- إعلام المستثمر الشاب بالقوانين المتعلقة بممارسة نشاطه.
- إبلاغ أصحاب المبادرات المقبولة بالدعم الممنوح لهم والامتيازات المقررة في جهاز المؤسسات المصغرة.
- ضمان متابعة ومرافقة المؤسسات المصغرة سواء خلال فترة الإنجاز أو بعد الاستغلال وحتى في حالة توسيع النشاط.
- يمتلكون مؤهلات مهنية أو مهارات فنية في النشاط الذي يقترحونه.
- كذلك الإستعداد للمشاركة بمساهمة شخصية في تمويل المشروع.
- و فيما يخص التمويل تقوم بـ :
- تقديم الاستشارة و يد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في إطار التركيب المالي و تعبئة القروض.
- تطبيق التدابير التي تسمح بتعبئة الموارد الخارجية لتمويل أحد النشاطات لصالح الشباب ، و استغلالها في الآجال المحددة .
- وبإستثناء النشاطات التجارية البحتة ، فإن الجهاز يمول كل نشاطات الإنتاج والخدمات مع مراعاة عامل المردودية في المشروع بحجم استثماري قد يصل حتى : 10 مليون دينار جزائري ، أما صيغة التمويل فإنها موزعة على :
- قرض بدون فوائد من الوكالة.
- قرض بفوائد مخفضة من البنك
- مساهمة شخصية من صاحب المبادرة تحدد وفقا للمبلغ الإجمالي للمشروع.

ب- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

تعتبر الوكالة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، حيث يقوم وزير المساهمات وتنسيق الإصلاحات بمتابعة مجمل نشاطات الوكالة (المادة 01)، من مهام الوكالة في إطار الاستثمار ، وبالتعاون مع الإدارات والتنظيمات المعنية القيام بمايلي:(المادة 03).

- ضمان ترقية وتطوير ومتابعة الاستثمار الوطنية والأجنبية.
 - استقبال ، إعلام ، مساعدة المستثمرين المقيمين وغير المقيمين في إطار تنفيذ المشاريع الاستثمارية.
 - تسهيل استكمال شكلية إنشاء المؤسسات وتحقيق المشاريع من خلال الشباك الوحيد اللامركزي (Guichet Unique).
 - منح المزايا المرتبطة بالاستثمار.
 - ضمان احترام الالتزامات المتعهد بها من طرف المستثمرين خلال فترة الإعفاء.
 - تحديد العراقيل والعقبات التي تواجه تنفيذ الاستثمارات واقتراح التدابير التنظيمية والقانونية الملزمة لمعالجتها على السلطات العمومية.
- و خلاصة القول أن جميع هذه المحاولات التي قامت بها الدولة لتشجيع الاستثمارات وجلب المزيد منها تهدف أساسا إلى توفير مناصب الشغل و الحد من مشكل البطالة ، بالإضافة إلى تحسين التوازنات الاقتصادية الكلية .

ج- وكالة التنمية الاجتماعية :

هيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني أنشئت عام 1996 في ظل تطبيق مخطط إعادة الهيكلة بالجزائر هدفها التخفيف من حدة نتائج هذا المخطط على الفئات الاجتماعية الضعيفة وذلك بوضع تدابير وبرامج لمحاربة البطالة والفقر والتهemis.

وعليه فإن المهام الأساسية للوكالة يمكن تلخيصها في :

- ترقية وإختيار وتمويل كل العمليات الموجهة للفئات الاجتماعية المحتاجة.
- تمويل مشاريع لها منفعة إقتصادية واجتماعية تستعمل في إنجازها يد عاملة كثيفة أي تشغيل أكبر عدد ممكن من العمال في كل مشروع.
- أهداف الوكالة كبيرة وهامة بالنظر للفئات الاجتماعية التي تقصدها و لبلوغ هذه الأهداف والوصول إلى المواطنين المعنيين ببرامجها فإن الوكالة تقوم بدور إعلامي وتوجيهي كبير عبر كل الهياكل التي تعتمد عليها .

2-3 تمويل المشاريع السكنية

لتمويل المشاريع السكنية في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي يمكن ذكر أهم الوسائل المعتمدة لذلك فيما يلي :

أ- إعانات الدولة: هناك نوعين من الإعانات المباشرة وغير المباشرة

- الإعانة المباشرة للدولة:

يتعلق الأمر بإعانة مالية غير قابلة للتسديد تدعى إعانة للحصول على ملكية، يحدد مستوى الإعانة المالية الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للسكن حسب دخل المستفيد مضافا إليه دخل الزوجة

- الإعانات غير المباشرة:

تمنح الدولة مزايا أخرى في شكل إعانات غير مباشرة لصالح المكتتبين لسكن من هذه الطبيعة و يتعلق الأمر ب: تخفيض 80% من قيمة أراضي الدولة التي تعد لازمة لإنجاز برامج سكن اجتماعي تساهمي (قرار وزاري مشترك مؤرخ في 05 أبريل 2003). ويمكن ذكر الهيئات القائمة على هذا القطاع فيما يلي:

✓ **الصندوق الوطني للسكن:** وهو مؤسسة عمومية اقتصادية تتمثل مهامه في:

- ترقية كل أشكال تمويل السكن خاصة السكن ذو الطابع الاجتماعي عن طريق البحث عن موارد تمويل غير تلك المتأتية من الميزانية وتجنيدھا .

- تسيير المساهمات و الإعانات التي تقدمها الدولة لصالح السكن لاسيما فيما يخص الإيجار .

✓ **الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره:**

يتمثل نشاط الوكالة الوطنية لتحسين السكن و تطويره أساسا في تأطير العمليات العقارية الموجه للسكن و وترقيتها. وتتم حيازة الأراضي لدي الأملاك الوطنية و تدرس و تجهز و تتم إعادة بيعها للمتعاملين من أجل إنجاز برامج سكن جماعية و فردية و اجتماعية و ترقوية.

وفضلا على ذلك، تقوم الوكالة بالأعمال التي أوكلتها لها الوزارة مثل الملف المتعلق بمشروع المدينة الجديدة لبوغزول و تنفيذ البرنامج الوطني لامتناس السكن الهش و إنجاز برامج سكن تدرج في صيغة السكن المدعم وصيغة البيع بالإيجار.

✓ **البنوك المتدخل في القرض العقاري نجد:**

البنك الوطني للتوفير والاحتياط، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، البنك الوطني الجزائري.

المؤسسات المالية المتخصصة نجد: مؤسسة إعادة التمويل الرهني، مؤسسة ضمان القرض العقاري .

الصناديق و المنظمات الأجنبية للتعاون والتمويل: البنك الدولي، الصندوق الكويتي، صندوق أبوظبي، الوكالة الفرنسية للتنمية.

وقدر مبلغ إعانة الدولة من خلال المقرر الوزاري المؤرخ في 09 أبريل 2002 كما يلي:

كما يحدد القرار الوزاري السابق التكلفة القصوى لإنجاز السكن أو الحصول عليه بـ 2.000.000 دج

3- **البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009**

لإنجاح إستراتيجيتها قررت الحكومة تطبيق برنامج دعم الإنعاش وهدف هذا الأخير إنشاء حركية للاقتصاد الوطني قادرة على إنعاش التنمية المستدامة.

تم إعداد البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي على أساس توصيات المخططات الإدارية التي تأخذ بعين الاعتبار التنمية المستدامة للوطن وتضع انشغالات المواطنين في السياسة المطبقة.

3-1 أهداف البرنامج: يهدف البرنامج إلى:²⁰

- استكمال الأعمال التي بدأت ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) و المحافظة على إنجازات البرنامج .

تطوير النشاط التجاري والمساهمة في رفع مستوى النمو الاقتصادي

تحسين الثروات الطبيعية المحلية و الوطنية للبلاد .

تنمية السياحة و الصيد.

إنشاء حوالي 200000 منصب شغل حيث 10000 منصب ضمن مشروع الطريق السريع شرق غرب .

المساهمة في تحسين أمن الطرقات

إعادة تنشيط الطلب الوطني الفعال .

دعم النشاطات المنشئة للقيمة المضافة ومناصب الشغل.

إعادة تأهيل البنى التحتية خاصة تلك التي تسمح بإعادة تنشيط النشاطات الاقتصادية وتغطية الحاجات الأساسية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية .

وبأخذ هذا البرنامج بعين الاعتبار ثلاث أهداف أساسية:

محاربة الفقر، خلق مناصب الشغل، التوازن الجهوي و إعادة إحياء المحيط الجزائري.

3-2 **عناصر البرنامج التكميلي لدعم النمو**

يمتد على الفترة (2005-2009) ويقوم على الأعمال الموجهة:

أ- **برنامج دعم النمو الاقتصادي:** يندرج ضمن هذا البند دعم القطاعات الاقتصادية المنتجة كما ذكرنا في المطلب السابق والتي خصصت لها أغلفة مالية معتبرة نذكرها فيما يلي:

- الفلاحة والتنمية الريفية التي خصص لها 300 مليار دينار
- الصيد و الموارد المائية 12 مليار دينار
- وقدر الإجمالي المخصص لهذه القطاعات بحوالي 4.084 مليون دولار
- السياحة قدر ما سينفق على هذا القطاع بحوالي 3.2 مليار دينار
- الصناعة كان الغلاف المالي المخصص لهذا القطاع يصل إلى 13.5 مليار دينار
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية بلغ الغلاف المالي للقطاع 4 مليار دينار
- ب- **برنامج تنمية البنى التحتية الأساسية:** تتضمن البنى التحتية قطاعات النقل، الأشغال العمومية و الموارد المائية والتي تم توزيع الأموال فيها بينها كمايلي:

قطاع النقل حظي هذا القطاع بغلاف مالي قدر بـ: 9.162 مليون دولار
الأشغال العمومية 7.853 مليون دولار
الموارد المائية 5.185 مليون دولار
ت- **برنامج تحسين ظروف المعيشة للسكان:** هذا العنصر الذي يعتبر العنصر الأساسي للتنمية المستدامة تم تخصيص له حوالي 24.980 مليون دولار

السكن 7.264 مليون دولار، التشغيل والتضامن الوطني 1.243 مليون دولار
الترية و التعليم العالي 4.464 مليون دولار
تزويد المواطنين بالماء الشروب 1.662 مليون دولار، التنمية الجهوية 3.618 مليون دولار

4- آليات تمويل البرنامج

مما سبق نلاحظ أن أغلب النقاط المستهدفة في هذا البرنامج يتم تمويلها عن طريق ميزانية الدولة لكن هذا لا يمنعنا من ذكر بعض الوسائل الأخرى

4-1 **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:** وهي جهاز أنشئ في 2004. ومهمته الرئيسية مرافقة، دعم و متابعة القروض المصغرة. هذه الأخيرة تمس كل شخص سنه 18 سنة وأكثر، بدون دخل أو يتمتعون بدخل غير ثابت وغير منتظم. المساهمة الشخصية تتغير بين 3 و5% حسب تأهيل المستفيد و موقع المشروع. هذا الجهاز موجه خاصة للنساء الماكثات بالبيت، الحرفيين، المستفيدين من الشبكة الاجتماعية و الشباب البطال.

4-2 **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:**

أما فيما يخص الاستثمار الخاص ومن أجل تشجيعه تم اتخاذ عدة إجراءات من بينها إعفاء الصادرات من:

- الضرائب على الأرباح
- الرسوم على النشاط المهني
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة

أما فيما يخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج المحروقات لسنة 2006 فنذكر فيما يلي أهمها حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

السياحة، الفنادق و مراكز الأعمال تقدر الاستثمارات فيها بـ 1.054 مليون دولار ومجموع أربعة مشاريع

تحلية مياه البحر تنفيذ 07 مشاريع باستثمار يصل إلى 1.077 مليون دولار

إنتاج الكهرباء تم اعتماد مشروعين في هذا القطاع باستثمارات مقدرة بـ 955 مليون دولار

الهاتف النقال والثابت اعتمد كذل في هذا الميدان مشروعين بقيمة 2.539 مليون دولار

إنتاج المخصبات مشروعين كذلك بـ 630 مليون دولار

إنتاج الإسمنت الأبيض: مشروع واحد بـ 130 مليون دولار

أي الاستثمارات الأجنبية المباشرة قدرت بمجموع 18 مشروع في القطاعات الحيوية بمبلغ مالي إجمالي يصل إلى 6.385 مليون دولار.

3- **المشاريع في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:**

لقد تبنت الجزائر الأهداف الإنمائية للألفية في سنة 2000 ويلعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا محوريا لترقية و متابعة هذه الأهداف حيث تمثل التنمية البشرية ومحاربة الفقر الركيزة الأساسية في لمخطط الأمم المتحدة للشراكة من أجل التنمية (2007-2011) و إطار الشراكة الإستراتيجية (2012-2014) حيث تكون هذه البرامج مرافقة للبرامج التنموية المعتمدة من طرف الحكومة الجزائرية، حيث تهدف هذه الشراكة إلى الحكم الراشد و حقوق الإنسان، التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، التنمية البشرية، البيئة و المسائل البشرية. وتتمثل الأهداف و المشاريع المعتمدة في هذا الإطار فيما يلي:

3-1 **الأهداف في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:**

- الهدف الأول: يندرج ضمن هدف تحقيق الحكم الرشيد ، ترسيخ الثقة بين الحاكم والمحكوم من خلال الحكم الرشيد ومواصلة تطوير دولة القانون . وتمثل نتيجة الهدف الشفافية وتجلية الحياة الاقتصادية والسياسية ، مشاركة المجتمع المدني و تطوير إدارة القضاء
- و تبلغ ميزانية هذا الهدف 3450000 دولار أمريكي
- الهدف الثاني: ويندرج ضمن القضاء على الفقر: تحسين البنى التحتية ، نوعية ، فعالية و كفاءة الخدمات الاجتماعية (صحة ، تعليم ، حماية). وتمثل نتيجة هذا الهدف الوصول إلى خدمات الصحة ، التربية و التكوين و الحماية الاجتماعية ، حيث تحسنت نوعيتهم و انخفض التمييز الاجتماعي خاصة فيما يخص النساء و الأطفال ، و و الأشخاص المعاقين و الأشخاص المصابين بالسيدا.
- بلغت ميزانية هذا الهدف 673000 دولار أمريكي
- الهدف الثالث: زيادة تنويع الاقتصاد من خلال تطوير الصناعة ، الفلاحة بتشجيع قطاع خاص تنافسي و تخفيض عدم المساواة ، و كذا تهيئة إطار سياسي متماسك و تساهمي.
- والميزانية 1324000 دولار أمريكي
- الهدف الرابع: تحسين حماية الموارد الطبيعية ، التسيير المستدام للبيئة ، محاربة التلوث والحماية ضد آثار الكوارث الطبيعية و التغيرات المناخية.
- الميزانية 712400

2-3 المشاريع المعتمدة: كعينة من المشاريع المعتمدة في إطار الشراكة مع البرنامج نذكر المشروعين التاليين:

أ- دعم المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي من أجل إعداد التقارير حول التنمية البشرية ، الحريات الاقتصادية و نوعية الحكم :يهدف المشروع إلى وضع تحت تصرف المجلس و القطاعات المشاركة في تحضير التقرير حول التنمية البشرية و الفقر ، وضعية الحريات الاقتصادية والحكم ، الخبرة والتكوين الضروري من أجل أن تكون هناك منهجية لحساب المؤشرات و متابعة تقدم الانجازات.

وتم اعتماد المشروع في ديسمبر 2005 ، و اعتبر المجلس مسؤولا على تطبيق المشروع بالشراكة مع ، الجامعات ومخابر البحث التابعة لها. CREAD, INESG, ONS, INSP :

ويتم تمويل المشروع بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حيث تمثل الحصص

دولار الحكومة الجزائرية: 180000 دولار وبلغ المبلغ الإجمالي المستهلك 239340 دولار PNUD: 180000

ب- دائرة شروين ، دعم تعزيز القدرات المحلية من أجل التنمية المستدامة :هذا المشروع جاء بعد تجربة البرنامج النموذجي "التنمية البلدية في الجنوب" الذي طبق في أولاد سعيد ، في دائرة مجاورة لتبهمون. ويدعم البرنامج السلطات المحلية والسكان المحليين من أجل تعزيز كفاءتهم وتحسين تسييرهم للتنمية بإنشاء فرص اقتصادية جديدة ومستدامة ، و تسهيل الحصول على الخدمات الأساسية . وأهم قضايا المشروع أن يشمل فئات النساء والشباب من أجل تنمية فعلية لمناطقهم . ويندرج ضمن إطار اللامركزية و الحوكمة المحلية.

ويتم تمويل المشروع من طرف الحكومة الجزائرية بالشراكة مع هيئات الأمم المتحدة و غاز فرنسا حيث تنقسم المساهمات كما هو مبين في الملحق رقم 2 ، وتتابع الأنشطة من طرف مدير للمشروع معين من طرف PNUD UNICEF, FNUAP السلطات المحلية بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة

سجلت الجزائر نسبا جيدة في المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية و البيئية نلخص أهمها فيما يلي:

ففي مجال التشغيل سجلت نسبة البطالة انخفاضا ملحوظا حيث سجلت 27% في سنة 2001 مقابل 11.3% في 2008 وحوالي 10% حاليا.

كما سجل مؤشر التعليم تقدما حيث تقدر نسبة الأشخاص المتعلمين بين 15 و 24 سنة بـ 92%

ارتفع مؤشر السن المتوقع عند الولادة من 56 سنة في سنوات السبعينات إلى 74 سنة خلال العشر سنوات الماضية.

سجلت نسبة الربط بالمياه الصالحة للشرب تطورا كبيرا حيث أصبحت تعادل 95% مقابل 74% في سنة 1995.

تسجيل ارتفاع في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بنسبة 8.18% بين سنة 2013 و 2014

ففي الفلاحة سجلت نسبة 9.14% المحروقات الطاقة و المناجم 7.97% الصناعات المنتجة 6.94% و الخدمات 10.08%

سجل نصيب الفرد من الناتج الوطني الخام ارتفاعا حيث وصل إلى 13371.2 دولار بعد أن سجل 7824.4 في سنة 2000

IV. الخلاصة:

لقد سجلت الجزائر خطوات هامة في مجال تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية نتيجة اعتمادها مخططات تنموية تندرج في إطار هذه الأهداف و التي تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 و البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 و في إطار الشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و قد ساعد في هذا السياق ارتفاع أسعار النفط و توفر الموارد المالية. فقد حققت الجزائر نتائج كبيرة في مجال القضاء على الفقر توفير التعليم للجميع ، الرعاية الصحية . لكن مازالت تواجه السياسة التنموية في الجزائر العديد من المشاكل بالخصوص في مجال التطبيق. مما يحتم على الجزائر اتخاذ إجراءات لترسيخ الإصلاحات في المجال الاقتصادي نذكر أهمها فيما يلي:

- محاربة الفساد و الرشوة و المحسوبية
- ضرورة تنويع الصادرات خارج المحروقات لأن الاقتصاد الجزائري مازال اقتصادا ريعيا يعتمد على عوائد المحروقات. ويأتي هذا من خلال تطوير المنتجات المحلية حتى تكون قادرة على المنافسة في الأسواق.

- توسيع مجال الاستثمار في القطاع الزراعي لأنه يعتبر موردا مستداما لمنصب الشغل و الدخل و بالتالي يساهم في إيجاد دخول مستدامة ، كما يساهم في السعي نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي و الأمن الغذائي.
- ضرورة تطوير قطاع تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.

ملحق الجدول:

الجدول رقم (01) يبين مبلغ إعانة الدولة بناء على الدخل

الفئات	الدخل	الإعانة
I	د أقل أو يساوي 20.000	500.000 دج
II	د أكبر من 20.000 وأقل من 32.000	450.000
III	د أكبر من 32.000 وأقل من 40.000	400.000 دج

المصدر: المقرر الوزاري المؤرخ في 09 أفريل 2002

الجدول رقم (02) مصادر تمويل مشروع دائرة شروين

المانحون	المبلغ
الحكومة الجزائرية	200000
PNUD	340000
UNFPA	100000
UNICEF	188000
غاز دو فرونس	190164

المصدر: موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالجزائر

الإحالات والمراجع:

- ¹ خالد مصطفى قاسم: إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة ،الدار الجامعية ، 2007 ، مصر ص 19
- ² نفس المرجع السابق ص 19
- ³ ف دوجلاس موسشيت ترجمة بهاء شاهين ، مبادئ التنمية المستدامة ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، مصر ، 2000 ، ص ، ص 70 ، 71.
- ⁴ التنمية البشرية و أثرها على التنمية المستدامة ،المؤتمر العربي السادس لإدارة البيئة مايو مصر ، 2007 ، ص 8
- ⁵ د. سليمان الرياشي ، دراسات في التنمية العربية الواقع و الآفاق ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص 239.
- ⁶ د. عدنان السيد حسين ، نظرية العلاقات الدولية ، دار الأمواج ، لبنان ، 2003 ، ص 197.
- ⁷ مدحت القريشي التنمية الاقتصادية ،نظريات وسياسات و موضوعات ، دار وائل للنشر ،الأردن ، 2007 ، ص ص 190 ، 188
- ⁸ د.محمد عبد العزيز عجمية ، د. محمد علي الليثي ، التنمية الاقتصادية: مفاهيمها.نظرياتها. سياساتها ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001 ، ص 228
- ⁹ مدحت القريشي ص 190
- ¹⁰ د. محمد عبد العزيز عجمية ، د. محمد علي الليثي ص 229
- ¹¹ د. مدحت القريشي ، مرجع سابق ، ص 191
- ¹² الاقتصاد و الأعمال ، السوق المالية و البورصة ، عدد خاص ، نوفمبر ، 1999 ، ص 94
- ¹³ عبد المطلب عبد الحميد ، النظرية الاقتصادية ،الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2000 ص ص 452 ، 453.
- ¹⁴ عرفان نقي الحسيني ، التمويل /الدولي ،دار المجدلاوي ، عمان ، 1999 ، ص 46.
- ¹⁵ مدحت القريشي ،مرجع سابق ص 198
- ¹⁶ Plan de la relance économique 2001-2004
- ¹⁷ المرسوم التنفيذي رقم 118-2000 المؤرخ في 30 مايو 2000 المادة رقم 3.
- ¹⁸ Relance économique PNDA, P13
- ¹⁹ http://www.ANSEJ.org.dz 12/06/2008
- ²⁰ Programme complémentaire de soutien à la croissance 2005-2009 .